

قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠
في شأن تنظيم أعمال البريد

- ٢ - المراسلات المتبادلة بين المرسل والمرسل اليه بواسطة رسول خاص .
٣ - الاوراق الخاصة باشغال متعهد نقل يعمل على خط يستثمره .
٤ - اوراق التفويض التي يحملها الرسل ومتعهدو النقل بقصد تسليم البضاعة التي يرافقونها او استلام البضاعة التي يكلفون بنقلها .
٥ - بريد الوزارات والادارات والمؤسسات الحكومية .

مادة ٤

يعد مخالفة لاحكام احتكار الدولة للخدمات البريدية ، ارتكاب احد الاعمال التالية :

- ١ - القيام بممارسة حق الامتياز المشار اليه في المادة الثانية دون تفويض من الوزارة المختصة .
٢ - احتفاظ اي موظف او مستخدم في سفينة او طائرة او مركبة بما معه من مراسلات بريدية وعدم تسليمها فور وصوله الى اقرب مكتب بريد .
٣ - ارسال مراسلة بريدية تحتوي على مراسلات اخرى موجهة الى شخص او اشخاص خلال المرسل اليه او القاطنين معه او وضع مراسلات بريدية داخل مطبوعات او طرود بريدية او غيرها وذلك بقصد التهرب من رسوم التخليص المستحقة على كل منها .

مادة ٥

المراسلات البريدية المشار اليها في المادة السابقة ، تفرض عليها غرامة تعادل عشرة أمثال رسم التخليص الداخلي المقرر لكل مراسلة من المراسلات المضبوطة .

نحن صباح السالم الصباح
امير الكويت
بعد الاطلاع على المادتين ٢٩ و ٦٥ من الدستور
وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه
واصدرناه

الباب الاول
احتكار الدولة للخدمات البريدية

مادة ١

تهيمن الدولة على مرفق البريد وتحكر الخدمات البريدية في كامل اقليم الدولة وفقا لاحكام هذا القانون والاتفاقيات البريدية الدولية المعمول بها .
ويكون انشاء وتنظيم الوزارة المختصة بشؤون البريد بمرسوم .

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com

مادة ٢

يكون للوزارة المختصة الحق دون غيرها بوجه الامتياز في:
١ - اصدار الطوابع والحوالات والاذون والقرطاسية البريدية والقسائم الجوائية بمختلف فئاتها وانواعها واشكالها والوانها ويشمل هذا الحق عملية الطبع والبيع والصرف .
٢ - قبول وجمع وتوزيع ونقل مختلف المراسلات البريدية الى جميع الجهات وبمختلف الطرق والوسائل المناسبة .
٣ - فتح والغاء مكاتب وفروع البريد .
٤ - تركيب ونزع صناديق ايداع الرسائل .

مادة ٣

يشمل احتكار الدولة للخدمات البريدية نقل مختلف المراسلات البريدية (مكشوفة كانت او مغلقة) ويستثنى من هذا الاحتكار ما يلي :
١ - المراسلات المرسلة الى اماكن تقع خارج مناطق التوزيع .

الباب الثاني

مواد المراسلات البريدية

مادة ١٢

يقصد بالمراسلات البريدية :

- أ - الرسائل والبطاقات البريدية والمطبوعات ومخطوطات المكفوفين وعينات البضائع والرزم الصغيرة والمواد الصوتية البريدية (الفونوبوست) المقررة في اتفاقية البريد العالمية .
- ب - الطرود البريدية المقررة في الاتفاق الدولي المتعلق بالطرود البريدية .

ج - البرقيات التي تمر بالبريد .

مادة ١٣

تستوفى الاجور والرسوم البريدية المقررة بواسطة طوابع بريدية تصدرها الوزارة المختصة وتلصق هذه الطوابع على المراسلات البريدية عند ايداعها بالبريد ما عدا البرقيات المشار اليها في الفقرة (ج) من المادة السابقة .

مادة ١٤

يجوز للوزارة المختصة ان تصرح باستعمال خاتم خاص يدل على استيفاء الاجور على المراسلات البريدية التي تودع بالبريد ، وذلك بدلا عن الطوابع البريدية وفي هذه الحال تستوفى قيمة الاجور البريدية عن هذه المراسلات نقدا لقاء ايصال رسمي . كما يجوز للوزارة المختصة ان تسمح باستعمال الات خاتمة خاصة للتخليص على المراسلات البريدية بدلا عن الطوابع البريدية وذلك باصدار ترخيص خاص تحدد فيه شروط استعمال هذه الات .

مادة ١٥

اذا وردت الى الكويت مراسلات بريدية تحمل ما يشير الى نقص في الاجور المقررة تقوم ادارة البريد بالصاق طوابع تغريم خاصة بقيمة النقص لتحصيها من المرسل او المرسل اليه وفقا لاحكام اتفاقية البريد العالمية ، اما مواد المراسلات البريدية الناقصة الاجرة الصادرة عن الكويت الى الخارج فتعمل ادارة البريد على استيفاء قيمة النقص وتصديرها وفقا لاحكام اتفاقية البريد العالمية .

مادة ١٦

١ - يحق للوزارة المختصة حجز المراسلات البريدية المعنونة الى :

- أ - شخص متوفى .
- ب - شخص فقد اهليته .
- ج - شخص أشهر افلاسه .
- د - شركة منحلة او أشهر افلاسها .

مادة ٦

سرية المراسلات البريدية مكفولة ، فلا يجوز مراقبة الرسائل او افشاء سريتها الا في الاحوال الميينة وبالاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٧

استثناء من احكام المادة السابقة يجوز الاطلاع على المراسلات البريدية في الحالات التالية :

- أ - المراسلات البريدية التي تقع في المهمات .
- ب - المراسلات البريدية المحجوزة بقرار من السلطات المختصة للتحقيق في جنحة او جناية .
- ج - المراسلات البريدية الموجهة الى تاجر اشهر افلاسه .
- د - في الاحوال الاخرى التي يجيز فيها اي قانون آخر الاطلاع على مواد المراسلات البريدية او مراقبتها .

مادة ٨

لا يجوز ضبط المراسلات المودعة بالبريد ولا الاطلاع على الاوراق الرسمية او الدفاتر الادارية ولا اعطاء صورة عنها الا بناء على طلب من السلطة القضائية المختصة .

مادة ٩

على السلطة القضائية ان تعيد المراسلات البريدية والاوراق الرسمية والدفاتر الادارية الى الوزارة المختصة مؤشرا عليها في حال فضاها من قبل السلطة القضائية المختصة بأنها فضا بمعرفتها وذلك بعد استنفاد الغرض الذي طلبت من اجله .

مادة ١٠

تعتبر سرية المراسلات البريدية منتهكة في الاحوال التالية :

أ - الاطلاع قصدا بأية وسيلة على فحوى المراسلات البريدية .

ب - افشاء محتويات اية مراسلة بريدية او دهن بالبريد او افشاء ما هو مكتوب عليها .

ج - اعطاء معلومات او صورة عن الاوراق الرسمية او الدفاتر او المستندات الادارية او اثبات ارسال او وصول احدي المراسلات البريدية في غير الاحوال المصرح بها .

مادة ١١

١ - على كل موظف بريد ان يؤدي اليمين التالية :

« اقسم بالله ان اكون امينا على واجبات وظيفتي ومحافظة على سرية المراسلات »

« وأن اخبر رؤسائي بمخالفات انظمة البريد التي تصل الى عملي » .

٢ - يحدد الوزير المختص اجراءات تأدية هذه اليمين بالنسبة للموظفين والمستخدمين وغيرهم الحاليين والذين يعينون فيها بعد .

- ٥ - انشاء صناديق البريد الخاصة وتحديد شروط ورسوم تأجيرها واية رسوم او تكاليف اخرى .
- ٦ - تحديد المسؤولية او عدم المسؤولية بالنسبة لفقدان مختلف المراسلات البريدية او عطب او تلاعب في محتوياتها وتحديد مقدار فئات التعويض في الاحوال التي تستوجب المسؤولية وفقا لاحكام اتفاقيات البريد الدولية .
- ٧ - جميع الاجراءات الاخرى التي من شأنها حسن سير مرفق البريد .

الباب الثالث الطرود البريدية

مادة ٢١

- تحدد الوزارة المختصة الكيفية والشروط والاوزان والمواصفات والنظم والاجور والرسوم المتعلقة بالطرود العادية او المؤمن عليها .

مادة ٢٢

- تنظم الوزارة المختصة المسائل التالية وفقا لاحكام الاتفاقيات البريدية الدولية :

- ١ - كيفية استلام وتسليم الطرود البريدية .
- ٢ - تحديد مدة حفظ الطرود البريدية ورسوم الخزن وتحصيلها .
- ٣ - تحديد وتحصيل الرسوم الاخرى المقررة دوليا .
- ٤ - طريقة التصرف بالطرود المهملة او غير القابلة للتوزيع .
- ٥ - مختلف الاجراءات الاخرى المقررة دوليا بالنسبة للطرود البريدية .

مادة ٢٣

- تقوم ادارة البريد بتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة على المراسلات والطرود البريدية بالنيابة عن ادارة الجمارك .

مادة ٢٤

- ١ - تخضع للتفتيش والاجراءات الجمركية في حدود الاتفاقيات الدولية المراسلات البريدية التي تحتوي او يمكن ان تحتوي على اشياء ممنوعة خاضعة لاجازات استيراد او رسوم جمركية .
- ٢ - تستثنى من احكام الفقرة السابقة مختلف المراسلات البريدية وارسالياتها التي ترد الى الكويت خطأ او بقصد اعادة ارسالها الى الخارج .

- ٣ - شخص او شركة صدر قرار قضائي بحجز المراسلات البريدية الخاصة بها .
- ٤ - يستمر حجز هذه المراسلات حتى صدور قرار قضائي بكيفية التصرف بها .

مادة ١٧

- ١ - تعتبر المراسلات البريدية امانة في يد الوزارة الى ان يتم تسليمها الى المرسل اليه او اعادتها الى المرسل ، ولا يجوز سحبها او تعديل عنوانها بناء على طلب المرسل .
- ٢ - تسلم المراسلة البريدية الى العنوان المبين عليها ويعتبر هذا التسليم تسليما صحيحا للمرسل اليه .

مادة ١٨

تعفى المراسلات التالية من الاجور البريدية :

- ١ - الرسائل الممنونة الى صاحب السمو امير دولة الكويت .
- ٢ - المراسلات الرسمية الصادرة عن ادارة البريد الى الافراد والوزارات والمؤسسات والادارات الحكومية داخل حدود دولة الكويت والى الاتحاد البريدي العربي والاتحاد البريدي العالمي ومكاتب وادارات البريد في الداخل والخارج .
- ٣ - المخطوطات التي يستعملها المكفوفون والتي تودع بالبريد بموجب احكام اتفاقية البريد العالمية .
- ٤ - المراسلات الرسمية المتبادلة بين حكومات البلدان العربية الاعضاء في الاتحاد البريدي العربي من جهة والامانة العامة لجامعة الدول العربية ومكاتبها الفرعية العاملة في تلك البلدان من جهة اخرى .
- ٥ - المراسلات الاخرى التي تحدد بقرار من الوزير المختص .

مادة ١٩ المحامي مسفر عايش

- يجوز للوزارة اصدار تراخيص لبيع الطوابع البريدية وتحديد الاحوال والشروط الخاصة بهذه التراخيص .

مادة ٢٠

تنظم الوزارة المختصة المسائل التالية :

- ١ - الاجراءات والاتصالات اللازمة بالنسبة لمختلف الخدمات البريدية .
- ٢ - عملية اصدار الطوابع والحوالات والاذون والقرطاسية البريدية والقوائم الجوية والاعلان عن تفاصيلها .
- ٣ - تحديد وتعديل الاجور والرسوم البريدية بالنسبة لمختلف الخدمات البريدية .
- ٤ - كيفية ايداع وجمع ونقل وتوزيع مختلف المراسلات البريدية واوقاتها وتحديد شروط التأمين وشروط التسجيل وكل ما يتعلق بتنظيم سير الخدمات البريدية .

مادة ٣٠

تتولى ادارة البريد تسوية الحسابات التي تتعلق بأعمال البريد مع مختلف الادارات والمؤسسات والشركات المحلية والخارجية وذلك بموجب احكام اتفاقيات البريد الدولية وبالتعاون مع وزارة المالية والنفط .

الباب السادس

العقوبات

مادة ٣١

يحدد الوزير المختص بقرار يصدر عنه الاجراءات الواجب اتخاذها عند ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك البيانات الواجب ذكرها في محضر الضبط ويكون لمن يندبهم من موظفي الوزارة صفة الضبطية القضائية بالنسبة لهذه الجرائم .

مادة ٣٢

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة قدرها عشرة دنانير كويتية كل من ارتكب احدى المخالفات الوارد ذكرها في المادة الرابعة من هذا القانون وتضاعف الغرامة في حالة تكرار المخالفة .

مادة ٣٣

يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار كويتي كل من وضع مادة ممنوعة في احدى المراسلات البريدية الداخلية او الخارجية وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

مادة ٣٤

كل موظف من موظفي الدولة اتهك سرية المراسلات او سهل ذلك لغيره او قام بأخفاء المراسلات او اعدامها او ا تلفها او عبث بها او سهل ذلك لغيره ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز مائتي دينار وبالعزل .

فاذا كان الفاعل من غير موظفي الدولة كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٥

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة دينار او بأحدى هاتين العقوبتين :

أ - كل من عبث بصناديق ايداع الرسائل بقصد اتلاف محتوياتها او سرقتها .

ب - كل من عبث بأكياس البريد اثناء نقلها من مكان الى آخر بقصد الاتلاف او السرقة .

الباب الرابع

الممنوعات العامة

مادة ٢٥

يحظر ارسال او استيراد المواد التالية داخل مختلف المراسلات البريدية :

أ - المواد التي بحكم طبيعتها او حزمها او تغليفها قد تشكل خطراً على موظفي البريد او قد تلوث المراسلات الاخرى او تلفها .

ب - جميع انواع المخدرات والمواد الاخرى الممنوعة من قبل ادارة الجمارك او التي تحرمها القوانين واللوائح المعمول بها ويستثنى من ذلك ما يرسل منها لاغراض طبية او علمية والمصرح بها من قبل السلطات المختصة .

ج - المواد الممنوع قبولها او تداولها في البلد المرسل اليه .

د - الحيوانات الحية .

هـ - العينات المرسله بكثرة بقصد تفادي تحصيل الرسوم الجمركية عليها .

و - المواد المتفجرة او القابلة للالتهاب او الخطرة .

ز - المواد المخلة بالاداب والمنافية للاخلاق والمواد التي تنطوي على دعاية لاسرائيل او التي تسيء الى سمعة العرب والمسلمين .

ح - البلاتين والذهب والفضة والمجوهرات او اية اشياء اخرى ثمينة الا ما يرسل ويستورد منها بالبريد المؤمن عليه .

ط - المواد الاخرى التي تعلن عنها الوزارة المختصة .

مادة ٢٦ المحامي مسفر عايض

تعتبر المواد الممنوعة التي ترد بالبريد كأنها مواد مهربة ويجزى التصرف بها طبقاً للاجراءات والنظم الجمركية او طبقاً لاحكام اي قانون آخر في هذا الشأن .

الباب الخامس

المواد النقدية والحوالات البريدية

مادة ٢٧

تحدد الوزارة المختصة قيمة الرسوم وشروط الاصدار والصرف بالنسبة لمختلف الحوالات البريدية .

مادة ٢٨

تكون ادارة البريد مسؤولة عن مبالغ الحوالات البريدية حتى تأدية قيمتها الى صاحب الحق او من ينوب عنه قانوناً .

مادة ٢٩

يجوز لادارة البريد ان تتولى القيام بخدمات بريدية اخرى بالنسبة للمواد النقدية والمالية تحدد باعلان يصدر عنها .

ج - كل من سرق مراسلة بريدية أو شيئاً من محتوياتها بعد ايداعها بالبريد وقبل تسليمها الى صاحبها .
 د - كل من قبل مراسلة بريدية أو تصرف فيها أو في محتوياتها مع علمه بأنها مسروقة .

مادة ٣٦

يعاقب بالحبس المؤبد كل من وضع عمداً مفرقات أو متفجرات في إحدى المراسلات البريدية بقصد الاضرار بأى شخص أو بملكات الدولة أو الافراد ، فإذا نتج عن ذلك قتل شخص أو أكثر كانت العقوبة الاعدام .

مادة ٣٧

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز مائتي دينار كويتي أو باحدى هاتين العقوبتين .
 ١ - كل من قلد أو زور الطوابع البريدية أو القسائم الجوية وهو قاصد استعمالها في التداول على وجه غير مشروع .
 ٢ - كل من تعامل في طوابع البريد المقلدة أو المزورة على اى نحو كان مع علمه بذلك .

٣ - كل من صنع مطبوعات أو نماذج تشابه في شكلها الخارجي مطبوعات أو نماذج ادارة البريد . وكل من باعها أو عرضها للبيع أو وزعها أو نقلها وهو عالم بذلك .
 ٤ - كل من استعمل الات التخليص بدون ترخيص من ادارة البريد أو يغش أو يحاول الغش في استعمال هذه الات أو يقلد بصمات الات التخليص .
 ٥ - كل من ازال الالفاظ أو العلامات الموضوعه على طابع استعمل والدالة على سبق استعماله قاصداً ان يستعمله في التداول من جديد .

مادة ٣٨

في جميع حالات التقليد أو التزوير يتعين على المحكمة سواء قضت بادانة المتهم أو ببراءته ان تحكم بمصادرة جميع الاشياء المقلدة أو المزورة وجميع الات والادوات والمواد التي من شأنها ان تستعمل في عملية التقليد أو التزوير .

مادة ٣٩

تسرى احكام اتفاقيات البريد الدولية النافذة في البلاد فيما لم يرد بشأنه حكم في هذا القانون .

مادة ٤٠

على الوزير المختص اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٤١

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ احكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت
 صباح السالم الصباح

صدر في : ٤ ذو القعدة سنة ١٣٨٩ هـ
 الموافق : ١٠ يناير سنة ١٩٧٠ م